

فانه لا ينعقد كما لو قال اذا حارس الشهر ما يحرم لان العادة  
 لا تتعلق بالاختصاص وانما تتعلق بالقياس نحو ان التعليل  
 بالماضي يخص ترهاته الالهة بتلحق وان كان يستعمل لا سيما  
 فيما يتعلق لتعاقبها من المتعاقب فينبغي ان جميعا ويجب  
 بان التعليل بحاضر اقل من الوجود في الواقع فكان قريبا  
 من حرمة كما حرم زيد في الجملة بخلاف التعليل بتلحق  
 ولو قال انا محرم عند او راس شهر انا محرم اذا دخل  
 قلنا جازوا او وجدنا المشروط بصير محرما كما اذا قال انا  
 صابم على بصير شان عافية بطاوع الخرف فارق ذلك قوله  
 اذا احرمت زيد فانا محرم بان لم يحرم الا حراما بل يتا بالتميز  
 بخلاف انا محرم اذا جازوا ان كانت الكلام لا يبين الابعاد  
 لان لما توسع في تعليل الاحرام خصه الامة بتلحقه  
 فيما عدا ذلك لشدة تشبه الاحرام وان كان ظاهره  
 جمع الصحة في قوله انا محرم عند ونحوه لكن المنقول لما قرناه  
 وان قال ان كان زيد محروما فانا محرم وكذا زيد محرم عند  
 احرامه والافلا تنجأ له **فروع الاول** لو قال انا محرم  
 ان شاء الله فان قضاء التعليل او طاق لم ينعقد وقيل  
 من انعقاده وان قصدا لتبرك وان كل فعل واقع بشيء  
 انه تعالى نعتا **الثاني** لو احرمت كما حرم زيد  
 صار مثلهما في احرامهما ان انعقت فيما احرامه والاصار  
 فازا فاسا في ما ياتيان به لكن ان كانت احرامهما فاسدا  
 انعقت احرامهما مطلقا واحرم احدهما فقط احرامهما جميعا  
 في الصحيح ومطلقا في الفاسد **الثالث** لو احرمت  
 احرامه او بما احرمته على يده وانظر حاله لانه لا يعلم  
 الا من جهته ولو احرمت بشيء ثم احرمت بخلافه بمنه لم  
 يعتد خبره الثاني لعدم آتت بقوله ولا يفعل به  
 فان كان بعد الفوات وجب القضاء ولو بان محرم وقتا

وقته

وقته بالنسبة لزيد بخلاف احرامه للفوات وراقا  
 ولا يرجع به على زيد لان الحمله ولا ينظر لغيره من زيد  
**الرابع** لو تعذر او نقصت عرشا شدا فيما يظهر سؤال  
 زبيح كهيئة احرامه لموت او جنون او غيرهما كهيئة  
 عياده لم يتغير كذا لو نسي المحرم ما احرمت به للتبليغ  
 كل الا حرام بيقين قال يتخلل لا يثبت الا ان كان بالبره  
 وفيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتغير ويغفر الخي  
 في الاواني والقتل بان اذا العاقبة ثم لا يحصل بيقين الا  
 بعد فقد محظور وهو ان يصلي لعن القتل او يبتعد  
 تحسنا فلذلك جاز او وجب الخي يتم وانما هنا فيحصل  
 الا اذا يثبت بالاضل محظور ثم ان عرض التقدير والتسا  
 فضل الا تباين بشي من الاعمال فالاولى بان يغوي البشرا  
 للخروج عن العادة وتبرك ذمته وانما اذا اتي بعمله لا  
 انما محرم به وما حل له على العمرة ولا يبره من العمرة اذا قد  
 يكون احرم من الحج وهي لا تدخل عليه ولا دم اذا حصل الحج  
 فقط واحتمال حصول العمرة لا يوجب له اذا لا يجزئ  
 لكن يندب لاحتمال انه ان احرم بعمرة ويكون قارضا  
 ولو اقتصر على نية الحج او اتي بعمله حصل فقط ولا دم  
 الصار ولو نوى القربان كانا وليا يحصل به العمرة على  
 وجهه من هذا يستفاد انما يحضار ثواب وان قل  
 على قول مخالفت الاعتماد بشي العمل به حصوله للملازمة  
 حيث لا يحدث وقوع في خلاف اخر ولو عمل اعمال الحج  
 باره نية حصل التحلل لا البره بشي منهما لشكهما فيما اتي  
 به او عمل عمل العمرة ولو حج بيهما لم يحصل له التحلل لا  
 انما احرم من حج ولم يتم عمله مع نفا وقته ولو عرض الفخذ  
 او البشرا بعد الموت وقبل الطواف ووقت الوقوف  
 باق فغيران ووقت ثانيا في يقينية عمل الحج اجراه عتده

حاله